اقتصاد

فوق الطاولة

روسيا المدنية

علي محمود هاشم

تحت ظلال شبكة الربط الكهربائي العابرة للحدود السورية العراقية الإيرانية التي وقع اتفاقيتها وزير الكهرباء في إيران مؤخراً، يستلمح تدفق التيارات الاقتصادية العالمية شرق المتوسط بعد قرون من تحوّلها لمجرد عبارات صماء يتجرعها الأحياء في كتب تاريخهم.

ليس اليوم ولكن ليس ببعيد، قد تختبر شعوب المنطقة بالفعل مقولة التاريخ الذي «يعيد نفسه»، ففي الصحراء السورية العراقية، قطعت عجلة الهيمنة الاستعمارية الأعتى ميلها الأخير، و«تحول الزمن إلى تاريخ» مدوناً مسقط رأس النظام العالمي الجديد، وكما هي عادتها السرمدية، تحولت جغرافيتهما منصة عالمية قدمت روسيا على خشبتها لمحة عن تطور تكنولوجياتها العسكرية المذهلة.. بقليل من الشعر، قد يقع المرء بالفعل على سجل مدني لروسيا والصين العظميين في دوائر النفوس في حلب أو لربما تدمر أو دير الزور.

فروسيا التي ذهب الرئيس الأميركي دونالد ترامب مطلع تموز الماضي إلى خنق عمقها الحيوي كقوة ناهضة ملوحاً بإعادتها إلى قمقم البحار الثلاثة «الأسود والأدرياتيكي والبلطيق»، هي اليوم، ومن أعالي العرش التدمري، تدفع رأسه عميقاً في مياه «بحار سورية الخمسة» الدافئة مجسدة مفارقة فريدة ما بين روسيا بوتين ٢٠١٣ التي تجرأ ابن الصحراوية بندر بن سلطان على التهديد العلني بتلقينها درساً أفغانياً جديداً في سورية، وبين روسيا التي دفنت أحلام مرسليه في صحرائها عقاباً لغيابهم يوم لقّن التاريخ درسه الدمشقي العظيم: «اللي ما بيعرفك بيجهلك»!

المنصة التكنولوجية العسكرية الجزلة التي كانتها سورية، وما استدركته روسيا عبرها بعد ٤ عقود من غيابها ساعة الاحتلال الصهيوني لبيروت، إنما يثير رغبة جارفة في التعرف إليها كمنصة عالمية لروسيا المدنية: اقتصاداً وتكنولوجيا وثقافة..

فعدا عمن شاءت الظروف اطلاعهم على التكنولوجيات الروسية، قليلون من يعلمون عن تطورها الفائق في ميادين الليزر والطاقة والنقل والطب والفضاء والتطبيقات الزراعية، وبعض هذه الأخيرة تفصله فجوة سحيقة مع الغرب، لمصلحتها.

في سوتشي الشهر الماضي، برزت بعض التلميحات عن الجدية الروسية في الإعلان عن ذاتها المدنية عبر سورية، نائب رئيس مجلس وزرائها، بدا متحمساً لاستنساخ الصورة العسكرية الناجحة، في الواقع، يمكن لورشة إعمار مناسبة أن تفيد من الجغرافية السورية كمعرض عملاق في الهواء الطلق لتلك التطلعات، وبين ثناياها، لن تتأخر معاني التنمية التي تدخرها صداقة الشرق عن التدفق، عاكسة مغازي تحالف دوله العظمى على حياة دوله الصغيرة، كما سيفعل نموذج الإعمار السوري ذاك فعله النفسي في عقد المقارنات الحضارية داخل الشرق المحتدم بنفوذ الغرب.

بالمعنى الاقتصادي، أقفل الجيشان السوري والعراقي وحلفاؤهما أفق الأهداف التي ساقت ذلك التحالف العريض من أقصى التكفير إلى أقصى الليبرالية في الحرب عليهما، من هذه النقطة تبدو شبكات الربط الكهربائي كإعلان مدني عن ذلك اللوح الذي سيقرأ عنه الشرق تفاصيل فضائه الجديد، ففي مقابل تشابكها التلقائي مع لبنان والأردن وشمال إفريقيا غرباً، لن تتأخر عن التمدد شرقاً نحو المحيط الهادئ مظللة ممراً تنموياً مناسباً لـ«عقد اللؤلؤ» الصيني الذي ما فتئ الغرب يضرم النيران في حباته الممتدة– موانئ وقواعد إسناد تجاري– على طول السواحل الشمالية للمحيط الهندي مروراً بالمضائق العالمية وحتى البحرين الأحمر والمتوسط.. اليوم، ولأول مرة منذ هيمنة بريطانيا على طريق الهند، تحظى الصين بشراكات حقيقية مخلصة على امتداد «طريق حريرها الصيفي» البري.

في ملخصها، ستكون عملية إعمار سورية والعراق بمنزلة رسالة مسهبة عن المعاني الوجودية للحضور الروسي في الشرق، وعما تقصده الصين من التنمية والشراكة العادلتين من وراء مبادرتها «حزام وطريق».

مصدرون لا يعلنون عن أرقام صادراتهم الفعلية.. الاقتصاد يستفيد والخزينة تخسر!

اتحاد المصدرين لـ«الوطن»: الأسعار الاسترشادية هي السبب

«الاقتصاد»: الأسعار منطقية وبعض المصدرين لا يرغبون في الكشف عن حجم أعمالهم الحقيقي

الوطن

مجدداً، تعود قصة الأرقام الرسمية الوهمية للصادرات السورية بقوة إلى التداول ضمن الأروقة الحكومية والخاصة المعنية بالشأن، وبزخم أكبر هذه المرة نظراً للتحسن الملحوظ في القيم الحقيقية للصادرات الرسمية في العام الجاري ٢٠١٧، حيث قدّر إجمالي القيمة الإجمالية بما يزيد على ٤ مليارات دولار أمريكي، بينما الرقم الرسمي المتوقعة أقل بكثير.

الكلام جاء من رئيس اتحاد المصدرين محمد ناصر السواح، الذي أكد لـ«الوطن» أن الفروقات بين القيم الرسمية والحقيقية للصادرات السورية قد يكون نحو الضعف لبعض المواد مثل زيت الزيتون، إلا أنه يصل أحياناً إلى ١٠ أضعاف في مواد أخرى.

وعن سبب هذا التفاوت في الأرقام بيّن السواح أنه في السابق كانت تعهدات القطع هي الدافع وراء تخفيض قيم الصادرات لكون المصدر كان يسعى لتخفيض أكبر قدر ممكن من المبالغ بالدولار الأميركي التي يجب عليه إعادتها للمصرف المركزي بموجب تعهدات إعادة القطع الأجنبي، أما بعد إلغاء التعهدات أصبحت الأسعار الاسترشادية التي تضعها وزارة الاقتصاد سبباً رئيساً في ذلك، وهذا ما يتم العمل على دراسته حالياً لمناقشة وزارة الاقتصاد حول واقع الأسعار الاسترشادية للمواد المصدرة وضرورة تعديلها.

مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أكّد لـ«الوطن» وجود التفاوت بين البيانات الرسمية والحقيقية للصادرات، وبأن هذا الأمر قديم، موضحاً وجود عدة أسباب لتلك الفروق، من بينها التخوف من عودة تفعيل تعهدات القطع الأجنبي، والأهم من ذلك؛ التخوف من كشف مؤشرات عن حجم الأعمال الحقيقي للمصدرين، لذا يلجأ بعض المصدرين من الصناعيين الذي يقومون بتصدير منتجاتهم بشكل مباشر من دون اللجوء إلى الشحينة، إلى تخفيض أرقام صادراتهم عن الفعلية لكي لا يتعرضون للمساءلة عن حجم منشآتهم وأعمالهم وعدد عمالهم وما يدفعونه من ضرائب ورسوم وتأمينات اجتماعية، علماً بأن الصادرات معفية من رسم الإنفاق الاستهلاكي.

سبب آخر يدعو إلى تخفيض المصدرين لقيم صادراتهم الفعلية يتمثل بكسب ميزات في السعر في الأسواق الخارجية.

مبيناً أن الأسعار الاسترشادية الحالية تعتبر منطقية، وتراعي مصلحة المصدرين وإمكانية تمتعهم بميزة تنافسية لجهة السعر في الأسواق الخارجية.

منوهاً بوجود مؤشرات مهمة في وزارة الاقتصاد اليوم تتحدث عن تحسن ملحوظ في الصادرات، وكذلك في المستوردات، وانزياحها باتجاه المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والمواد نصف المصنعة، وهذا مؤشر لتحسن مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد، مبيناً أن الوزارة توافق على أي طلب استيراد لمادة أولية أو مدخل من مدخلات الإنتاج بشكل مباشر وفوري.. يشار إلى أن قضية الفجوات بين أرقام الصادرات الفعلية والرسمية قديمة، وتتطلب إصلاحاً شاملاً للصادرات، وهذا ما حاولت الشروع به الحكومة قبل ثلاث سنوات، إلا أن نتائجه السلبية حالياً تكون عالية، بسبب مخاوف الركود وتراجع الإنتاج والتصدير، الأمر الذي يحتاج إلى استراتيجية واضحة للعمل عليها في المرحلة المقبلة، والحكومة تولي التصدير أهمية قصوى، علماً بأن الرقم الحقيقي متوافر لدى بعض الجهات القريبة من قطاعات الإنتاج التصديرية في القطاع الخاص، وهذا الرقم هو المهم، لكونه الفاعل في الاقتصاد.

في الختام، صحيح أن الاقتصاد يستفيد من حجم التصدير الفعلي، وهو مؤشر حقيقي على مستوى التشغيل في البلد الذي يبشر بالخير في ظل ظروف الحرب، إلا أنه على حساب الخزينة العامة، التي تخسر ضرائب ورسوماً لا يستهان بها، من الصناعيين الذي لا يفصحون عن حجم أعمالهم الحقيقي، أضف إلى ذلك وجود مخرج الشحيّنة الذين يقومون بالتصدير بالنيابة عن أغلب المنتجين، وهذه وحدها مسألة تحتاج لمعالجة خاصة.

لم يمنح أي «استثناء» في إجازات الاستيراد

أبو الفخر لـ«الوطن»: خطة ومهام جديدة لـ«الاقتصاد» قريباً

صالح حميدي

كشف معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خالد أبو الفخر لـ«الوطن» عن خطة جديدة للوزارة تتضمن رؤية ومهام جديدة للوزارة بخلاف المهام السابقة والمتمثلة بالقانون ٢٧ الناظم لعملها ومهامها.

وأوضح أبو الفخر أن المهام الجديدة تركز على السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية وتفعيل الإطار المؤسساتي لها عبر مشروع يطلق قريباً، وهو في طور الإعداد حالياً.

وثمّنت وزارة الاقتصاد عبر بيان صحفي (تلقت «الوطن» نسخة منه) زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى مبنى الوزارة واجتماعه الذي استغرق ساعات عدة وأنها الزيارة الأولى بهذا المستوى خلال العقدين الماضيين وخروجها بنتائج وصفها البيان بأنها غير عادية.

وذكر البيان أن رئيس الحكومة اعتبر وزارة الاقتصاد بنية الاقتصاد السوري ولبنته الأساسية وعصبه الحيوي، بعد أن تلقت جرعة كبيرة من الدعم الحكومي على مختلف الصعد ومختلف قطاعات العمل إن كان في المناطق الحرة أم المشاريع المتوسطة والصغيرة أو المعارض والأسواق الدولية أو التجارة الخارجية. مشيداً بعدم وجود استثناء أو مخالفة في منح إجازات الاستيراد بالتوازي مع تنشيط قطاع التجارة والتصدير وهما مكونان أساسيان مع الشركاء في عملية تنشيط التجارة.

وأشار البيان إلى تسجيل المناطق الحرة إيرادات وصلت بالقطع الأجنبي إلى ٧،٦ ملايين دولار خلال العام المنصرم ٢٠١٦ وتسجيلها تطور إضافي في الأشهر الأخيرة، ما يعكس مرحلة تعاف بدأت تعيشها المناطق الحرة. إضافة إلى النجاح في إطلاق النسخة التاسعة والخمسين من معرض دمشق الدولي بعد توقف استمر لنحو خمس سنوات على الرغم من قصر المدة التي تم العمل على التحضير خلالها، مع تطلعات حكومية لتكون مدينة المعارض منطلقاً لنشاطات وفعاليات استثنائية تعكس النمو الاقتصادي والنشاط الزراعي والصناعي والحرفي والتجاري والسياحي على مدار العام.

ورغم الظروف الصعبة التي أحاطت بعمل المؤسسة العامة للتجارة الخارجية فلا تزال تؤمن جزءاً كبيراً من أهم المواد اللازمة للبلاد والمواطن حيث تم في هذا العام وبوقت مبكر تأمين ما يتراوح بين ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من احتياجات الجهات الصحية والطبية من الأدوية البشرية المطلوبة وفق الاحتياجات التي حددتها وزارة الصحة ما ساهم في تحقيق الأمن الدوائي خلال هذه الفترة.

ولفت البيان كذلك إلى سعي مؤسسة التجارة الخارجية الحد من زيادة أسعار السيارات في السوق المحلية عبر مزادات بهذا الخصوص باشرت بها منذ نحو ٨ أشهر، وتفعيل الحكومة لمهام الوزارة في ما يخص بيع المؤسسة للإطارات، وهو نشاط كبير وقطاعه واسع ويسهم في زيادة تفعيل عمل المؤسسة وتحقيقها عوائد ربحية إضافية عالية واستثنائها من السويات السعرية المعتمدة وبما يضمن حصولها على أفضل الأسعار والمواصفات بشكل ينعكس إيجاباً على الأسعار المحلية لهذه المواد وخاصة الأدوية ولكونها تتولى استيراد بعض المواد بشكل حصري.

وبحسب البيان، تعمل الوزارة على تأسيس صندوق لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة وتخفيف الضمانات المطلوبة من المصارف لإقراضها عبر تفعيل مؤسسة ضمان مخاطر القروض وتعمل بإشراف مصرف سورية المركزي بالتوازي مع ضرورة تطوير البنية المؤسسية للهيئة الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تنفيذ مهامها في ريادة الأعمال الوطنية وتعزيز تنافسية المشاريع المتوسطة والصغيرة.

الحرفيون يعترضون على حصر القروض بمن يعمل للتصدير فقط

وزير المالية لـ«الوطن»: الخط العام للتمويل الحكومي دعم الإنتاج والتصدير

عبد الهادي شباط

يبدو أن أولويات التمويل الحكومي للمشاريع الإنتاجية والصناعية التي أقرتها الحكومة مؤخراً لم تلق استحساناً لدى بعض المعنيين بصورة رئيسة، بمن فيهم الحرفيون وأصحاب المهن والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ يحضر الاتحاد العام للحرفيين مذكرة يطلب فيها إعادة النظر بتلك الأولويات الضوابط من الحكومة.

وفي تصريح لـ«الوطن» استغرب رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة اقتصار أولويات التمويل الحكومي للحرفيين على المشروعات التي تخصص إنتاجها للتصدير، مبيناً أن معظم الإنتاج الحرفي يتجه نحو السوق المحلية ويسدّ نسبة واسعة من المتطلبات المحلية ومن ثم عدم الحاجة لاستيرادها، ما يخفف من إنفاق القطع الأجنبي لتأمين هذه المواد والمستلزمات، عبر الاستيراد.

واعتبر الحضوة أن الحرفي الذي يوزع إنتاجه في السوق المحلية هو من يستحق الدعم والتمويل لضمان استمراره في العمل وتعزيز قدرته على التوسع في الإنتاج وتلبية الاحتياجات محلياً من دون الحاجة لاستيرادها، وتحمل تكاليف الشحن والنقل وغيرها من رسوم جمركية إضافة إلى استنزاف القطع الأجنبي من البلد.

مشيراً إلى أن كل الديون للحرفيين المتعثرة لا تعادل قرضاً صناعياً واحداً متعثراً أو قرضين في أحسن الأحول، حيث كانت سقوف معظم قروض الحرفيين خلال الفترة السابقة تقترب من ٤٠٠–٥٠٠ ألف ليرة وفي أحسن الأحوال كان يصل قرض الحرفي مليون ليرة وهي قروض صغيرة، ولكنها تسهم في عودة الحرفي للعمل وممارسة نشاطه في الإنتاج ومن ثم رفد الاقتصاد بحيز مهم من الإنتاج والعائدات، مبيناً أن معظم الدول التي تعرضت لحروب اتجهت في بداية مرحلة إعادة الإعمار إلى دعم المشاريع والورش الحرفية لما لها من ميزة في سرعة الإنتاج وعدم حاجتها لرأسمال كبير وسهولة تأمين أماكن العمل والإنتاج.

وزير المالية مأمون حمدان أكد لـ«الوطن» أن الخط العام الذي تنتهجه الحكومة في عمليات التمويل هو تشجيع الإنتاج والصناعة وخاصة الإنتاج المعدّ للتصدير ما يسهم في زيادة دعم الاقتصاد وتوفير القطع الإجنبي وزيادة دوران حركة الإنتاج وتوفير فرص العمل.

هذا وحدّد مصرف سورية المركزي الضوابط والمحددات الخاصة بإقراض المشاريع التنموية على أن تصدر المصارف تعليماتها الخاصة بمنح القروض وفق معايير ومحددات المركزي، وذلك بعد التنسيق مع كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث اعتبر المركزي أن أولويات التمويل ضمن القطاع الصناعي تشمل في المقام الأول قطاع الصناعات الغذائية على أن تمول مشروعات مشتقات الألبان والكونسروة وتجفيف الفواكه، وفي قطاع الصناعات الهندسية تمويل الطاقة المتجددة من بيوغاز ومزارع ريحية ومزارع شمسية على حين اختصر التمويل في قطاع الصناعات الكيميائية على الصناعات الدوائية، وفي قطاع الصناعات النسيجية يمكن تمويل صناعة الألبسة والتطريز والأقمشة وطباعتها. على حين اشترط المركزي في تمويل قطاع المهن والحرف اليدوية ارتباطها بالتصدير.

وبالانتقال لأولويات التمويل في القطاع الزراعي حدّد المركزي أولويات التمويل في مجال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي الخاصة بالزراعات الإستراتيجية بتمويل بذار القمح والأسمدة، على حين ذكر القرار تربية الدواجن وتشغيل الدواجن وتربية الأبقار والحيوانات الزراعية وتسمين العجول وتطوير الصناعات المرتبطة بها من دون أن يحدد من هي القطاعات الفرعية التي يستهدفها في التمويل.

> رئيس اتحاد الحرفيين: المنتج الذي يلبي طلبات السوق المحلية هو من يستحق الدعم لكونه يخفض من الاستيراد

موصللي لـ«الوطن»: تزوير ختم جمعية الصاغة في تركيا والذهب المزور في أسواقنا!

علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في حلب عبدو موصللي لـ«الوطن» عن موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على مطلب جمعيات الصاغة بالسماح للتجار الأجانب والعرب بإدخال الذهب الخام مقابل ١٠٠ دولار على كل كيلو غرام ذهب خام وبالمقابل السماح لهم بإخراج ذهب سوري من المجوهرات والمصاغ بوزن الخام المدخل نفسه، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد رفعت الطلب إلى مصرف سورية المركزي لدراسته واتخاذ الرأي فيه.

موضحاً أن موافقة المركزي على هذا المطلب ستسهم بتنشيط سوق الذهب في سورية لناحية زيادة عمليات السك والتصنيع في ورش الذهب وعمليات البيع في محلات الصاغة وخاصة أن الذهب السوري مطلوب في دول الجوار كالعراق وإيران والإمارات نظراً لبراعة اليد الحرفية في سورية.

وحذر موصللي من زيادة تدفق الذهب التركي إلى اسواق المناطق الشرقية، خاصة إلى القامشلي وعفرين، حيث تواصل معه عدد من أصحاب محلات الذهب في تلك المناطق وأبلغوه بوجود كميات كبيرة من الذهب التركي على واجهات المحلات وذلك بعد قيام عدد من ورشات الذهب السورية التي انتقلت إلى تركيا بتزوير ختم جمعية الصاغة وإدخاله بأسعار أرخص من الذهب المحلي لكونه يدخل تهريباً ولا يخضع للرقابة ودفع الضرائب.

ولفت موصللي إلى انخفاض عمليات بيع الذهب في حلب لتنخفض لحوالى ٢ كغ يومياً فقط مقابل ارتفاع عمليات الشراء من المواطنين إلى قرابة ٦ كغ يومياً، معللاً ذلك باتجاه الناس لبيع مدخراتها من الحلي والمصاغ والليرات والأونصات بهدف إعادة بناء بيوتها المدمرة ومعاملها بعد عودة العديد من المناطق في حلب إلى سلطة الدولة وأصبحت آمنة.

وفيما يتعلق بالأسعار فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً بـ١٧٤٠٠ ليرة سورية حيث يتم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٤٨٧ ليرة سورية وبذلك يكون سعر الليرة الذهبية السورية بـ١٤٠ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية بـ٦٣٠ ألف ليرة سورية كما سجلت الأونصة العالمية انخفاضاً إلى ١٢٧٥ دولاراً.